

# مخطط الإستراتيجية القطرية لأوغندا

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

## الموجز

تكشف أوغندا عن وجهين متناقضين - أحدهما يعرض كبرياء المعجزات الاقتصادية، أما الآخر فيبيد ذل الفقر المدقع. وترجع هذه الثنائية إلى ١٥ عاما من الغليان السياسي، والتي استمرت فيما بعد بفعل برامج الإنعاش الاقتصادي التي تمنح الأولوية لمراقف البنية الأساسية لا للسكان. ورغم التقدم المتواضع الذي تحقق على الجبهة الاقتصادية، فإن البلاد ما تزال غارقة بالفقر إذ أن الكوارث الطبيعية وهجمات المتمردين تعيق الجهود المبذولة لضمان استفادة كل أوغنديين من الإنجازات الاقتصادية. وحتى الآن عجزت المؤشرات الباهرة للاقتصاد الكلي عن إخفاء وجه الفقر. ولا تتجاوز قيمة مؤشر التنمية البشرية في أوغندا ٠,٣٢٨ مما يضعها في المرتبة ١٥٩ من أصل ١٧٥ بلدا، ويترجمها في عداد أشد الأقطار فقراً في العالم. وتبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٨٣ دولاراً فقط، بالمقارنة مع المتوسط السائد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبالغ ٤٩٠ دولاراً، كما أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان يعيشون دون حد الفقر المطلق. وتصل معدلات وفيات الرضع والأطفال إلى مستويات مخيفة، أما المعدل الإجمالي للوفيات فهو ضعف ما هو سائد في البلدان ذات الدخل المنخفض، في حين أن متوسط العمر المرتقب يصل فحسب إلى ٤٢,٦ سنة. ورغم أن ٨٠ في المائة من أوغنديين يعملون في الزراعة، فإن أغليتهم يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى الأسواق، ويضطر الكثير منهم إلى خفض الإنتاج أو بيع أغذية الكفاف لتلبية الاحتياجات النقدية الدنيا. ونتيجة انعدام الأمن، وانخفاض الاستثمارات الريفية، وارتفاع معدلات الخصوبة فإن ٥٢ في المائة من السكان يعيشون دون مستوى المتحصلات الدنيا من السرعات الحرارية الذي حددته منظمة الصحة العالمية. وعلى مدى العقدين الماضيين أجبرت الحروب الأهلية في البلدان المجاورة والكوارث الطبيعية المتكررة وهجمات المتمردين داخل أوغندا ٥٠٠ ٠٠٠ في المتوسط من اللاجئين والنازحين والمتضررين من موجات الجفاف والفيضانات على الاتكال على المساعدات الغذائية.

ويدعو مخطط الاستراتيجية القطرية لأوغندا إلى التركيز الجغرافي والديمقراطي للموارد لتحقيق أثر محسوس على أشد الفقراء بؤساً. وستدرج أنشطة التصميم ضمن عمليات الإغاثة لضمان التوازن بين موارد البرمجة والموارد اللوجستية. وسترمي برامج الإنعاش إلى التصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي عوضاً عن توفير الكفاف فقط، وسيشجع البرنامج الاستثمار في المناطق النائية وغير الأمانة كبديل عن الحرب ومفاوضات السلام الفاشلة. وستنفذ البرامج الإنمائية فحسب حينما يتوافر الالتزام الكامل من الجهات المانحة والمدخلات التكميلية. وسترسى علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية عند قيام الدليل على المزايا النسبية؛ وسيقاس أداء الموظفين والمشروعات على حد سواء من زاوية النتائج الملموسة بالنسبة للفقراء.

وإلى جانب الإغاثة الموزونة، فإن مساعدات البرنامج المقبلة ستتركز على القطاعين الأشد ضعفاً، وهما تنمية الموارد البشرية ومساندة الزراعة/التسويق. وتقدر الاحتياجات الغذائية السنوية للفترة التخطيطية ١٩٩٩-٢٠٠٣ بنحو ٦٧٧ ٥٦ طناً مترياً، سيتم توريده ٣٠ في المائة منها من داخل أوغندا كوسيلة غير مباشرة لمساعدة فقراء الريف. وتشمل استراتيجية البرنامج عدة تدابير ستعزز من قدرة التسليم وتحقق الأهداف الغوثية والإنمائية بطريقة أفضل من حيث الكفاءة التكاليفية. وفي ضوء الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي في أوغندا، فإن مخطط الاستراتيجية القطرية يعتبر خير السبل المسؤولة والمناسبة التي يمكن اتباعها في ظل الظروف السائدة.

## المجلس التنفيذي

## الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ٢٢/١٠/١٩٩٨

# مخططات الإستراتيجية القطرية

## البند ٦ من جدول الأعمال



Distribution: GENERAL  
WFP/EB.3/98/6/4  
11 September 1998  
ORIGINAL: ENGLISH

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها.

وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقديم للمجلس قد روعي فيها عنصر الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إيداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رئيس المنطقة الثانية في إقليم أفريقيا: Ms. N. Menage رقم الهاتف: 066513-2532

منسق عمليات أوغندا: S. Porretti رقم الهاتف: 066513-2383

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).



## مقدمة

- ١- تدرج أوغندا في عداد أقل البلدان نمواً، إلا أنها ليست في قائمة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي تعتمد عليها منظمة الأغذية والزراعة. وماتزال أوغندا التي يصل عدد سكانها إلى نحو ٢٠,٤ مليون نسمة تسعى جاهدة لاسترداد عافيتها بعد ١٤ عاماً من التدهور الاقتصادي (١٩٧١-١٩٨٥)، والاضطرابات السياسية التي تلتها حرب أهلية. ولقد أبانت جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تقريبا، تدهور سريع مقارنة بمستوياتها قبل عام ١٩٧١. وقد هبط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٥ في المائة، والصادرات بنسبة ٦٠ في المائة، بينما انخفض الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة بشدة، بحيث وصل مستوى هذا الإنفاق إلى ٢٧ في المائة و ٩ في المائة على التوالي بالمقارنة بما كان عليه قبلا. وفي الوقت ذاته، فقد الكثير من الأوغنديين حياتهم، ونزح أكثر من مليون نسمة عن ديارهم أو أجبروا على العيش في المنفى. واليوم، ورغم الإدارة الديمقراطية المحسنة والنمو الاقتصادي السريع، فإن البلاد مازالت تعاني أشد المعاناة من مشكلات الأمن، وانعدام الأمن الغذائي، وتفشي الفقر.
- ٢- وعندما تسلمت حكومة "حركة المقاومة الوطنية" السلطة في عام ١٩٨٦، ورثت اقتصادا مخطما وسكانا تلاشت روحهم المعنوية وأضناهم الفقر. ومنذ أن أطلقت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مايو/أيار ١٩٨٧، تمكنت من تحقيق انتعاش مطرد وطيب على الجبهة الاقتصادية. وبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧، توسع الاقتصاد بمعدل سنوي قدره ٦,٥ في المائة؛ وزادت إيرادات الحكومة من ٨ إلى ١٢ في المائة؛ وهبط العجز الإجمالي من ١٥ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض معدل التضخم من ٣٠٠ إلى ٥ في المائة. ولسوء الحظ، فإن غالبية الأوغنديين لم تنعم بعد بثمار الانتعاش الاقتصادي، ورغم أن الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم قد زاد، إلا أنه لم يتمكن بعد من التعويض عن الفترة المديدة من التحلل الاجتماعي والاقتصادي. وقد بلغ مؤشر التنمية البشرية في البلاد مقدار ٠,٣٢٨ عام ١٩٩٧ (أي أنها تحتل المرتبة ١٥٩ من بين ١٧٥ بلدا)، في حين لم تتجاوز حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي مبلغ ٢٨٣ دولارا<sup>(١)</sup> بالمقارنة مع متوسط هذه الحصة في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقدره ٤٩٠ دولارا (عام ١٩٩٦). وهكذا فإن الفقر يعد أبرز أشنع التحديات التي تواجه أوغندا.
- ٣- وفي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى "وجهي أوغندا" وإلى "التناقض الصارخ بين أداء أوغندا الاقتصادي وترتيبها في سلم التنمية البشرية". وفي الواقع، وطبقا لجميع المقاييس التقليدية، فإن أوغندا اليوم تشهد بعضا من أشد المؤشرات الاجتماعية المثيرة للقلق في العالم. إذ تعيش نسبة تزيد على ٦٠ في المائة من السكان دون حد الفقر المطلق البالغ ١٣٥ دولارا في العام. ولا يتجاوز متوسط العمر المتوقع ٤٢,٦ سنة، بينما ينتظر أن تتصاعد معدلات وفيات الرضع والأطفال العالية بالفعل والبالغة ١١٧ و ١٨٠ حالة وفاة، على التوالي، لكل ١٠٠٠ بسبب نقشي وباء الإيدز. ويصل معدل الوفيات الخام في البلاد إلى ٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ وهو ما يعادل ضعف المتوسط السائد في البلدان ذات الدخل المنخفض. ولا تزيد نسبة الأطفال بين ١٢ و ٢٣ شهرا من العمر الذين تشملهم عمليات التلقيح عن ٤٧ في المائة، ويعاني ١,٣ مليون نسمة ممن يتمكنون من البقاء على قيد الحياة بعد مرحلة الطفولة من مرارة اليتيم. وبشكل عام، فإن ٢٣,٢ في المائة من أطفال البلاد ينخرطون في سوق العمل، إذ أن نسبة ٢٧,١ في المائة فحسب من الأطفال من سن الخامسة عشرة فما فوق ينجحون في إتمام دراستهم الابتدائية. وفي حين أن نسبة النساء

(١) جميع القيم محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ١١٥٠ شلنا أوغنديا في مايو/أيار ١٩٩٨.



إلى الرجال أعلى (٤٩:٥١) وأنهن ينتجن ٨٠ في المائة من أغذية البلاد، فإن نسبة ١٩ و ٦ في المائة على التوالي منهن فحسب ينهين الدراسة الابتدائية والإعدادية.

٤- ومن بين العوامل التي تثير القلق المتزايد ارتفاع معدل الخصوبة في البلاد، إذ يصل هذا المعدل إلى ٧,٣ في المائة، ومن ثم فإنه يأتي في المرتبة الرابعة في العالم كما أنه يصل إلى ضعف المتوسط السائد في أقل البلدان نمواً والبالغ ٣,٨ في المائة. وإلى جانب قصر الفترات الفاصلة بين الولادات، فإن ارتفاع الخصوبة يلحق الضرر بصحة الأمهات والأطفال. كما أن هذا الارتفاع يزيد بسرعة بالغة من عدد الأطفال في سن المدرسة، ومن ثم، فإنه يقلل من الفرص الكلية للوصول إلى المرافق التعليمية، ولاسيما بالنسبة للفتيات اللواتي يجبرن على الانقطاع عن الدراسة نتيجة حالات الحمل في مرحلة المراهقة أو للبقاء في المنزل للعناية بصغار الأخوة والأخوات. وعلى المستوى الأسري، فإن ارتفاع الخصوبة يمنع الوالدين من الادخار والاستثمار على نحو كاف بما ينفع الأسرة. وفي الوقت ذاته، فإن معدلات الوفيات العالية في صفوف الرضع وصغار الأطفال تشجع الوالدين على إنجاب عدد من الأطفال يتجاوز ما هو مرغوب فيه، في حين أن ارتفاع معدلات وفيات البالغين يزيد من المصاعب التي تواجه من يبقى من الآباء والأمهات على قيد الحياة في العناية بأنفسهم وأطفالهم. وبصورة إجمالية، فإن نسبة اليافعين والكبار إلى السكان في سن العمل، أو ما يعرف باسم "نسبة الإعالة"، تصل إلى ١١٣ في المائة، وهو ما يتجاوز كثيراً المعدل المتوسط السائد في بقية أقل البلدان نمواً والبالغ ٦٦ في المائة. ويعتبر ارتفاع أعباء الخصوبة والإعالة مجهداً بشكل خاص بالنسبة للأسر التي تعيلها النساء والتي تمثل نسبة ٢٩ في المائة من مجموع الأسر في البلاد. وتفقر الأسر المذكورة إلى الأيدي الزراعية الفائضة وإلى المدخرات اللازمة للإفلات من هوة الفقر.

## انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

٥- خلصت التحليلات القليلة المنشورة عن توافر الأغذية في أوغندا إلى أن حجم الإنتاج الغذائي يفوق كثيراً مستوى الطلب وأن غالبية الأوغنديين ينعمون بالأمن الغذائي. ويرتكز هذا المفهوم الخاطئ على تقديرات مغلوبة للإنتاج في المناطق المزروعة وللنمو السكاني لا على أساليب موثوقة لاستخلاص العينات الزراعية. وكشفت دراسات مستقلة قام بها البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومصرف أوغندا عام ١٩٩٦ عن وجود تفاوت كبير في البيانات وفي أساليب جمع البيانات التي يستخدمها المسؤولون الزراعيون والقائمون بعمليات مسح المحاصيل على المستوى القطري. وأشارت تلك الدراسات إلى أن مرحلة الستينات كانت آخر مرحلة تتوافر عنها بيانات موثوقة عن الإنتاج الزراعي. ومن المتعذر قياس درجة أو اتجاه الخطأ بالنسبة لكل المتغيرات، غير أن المسؤولين الزراعيين على مستوى الأقسام يميلون عموماً إلى تضخيم أرقام الإنتاج بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة، مما يخلف أثراً بعيدة المدى. ولقد أخفت هذه الظواهر الشاذة ولسنين عديدة مدى خطورة شح الأغذية في أوغندا وأدت إلى تأخير أو تضليل الاستراتيجيات اللازمة للتدخل الفعال.

## انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري

٦- وتطلب الأمر تضافر الجفاف، والفيضانات، واندلاع التمرد عام ١٩٩٦ كي يسود الإدراك، ولأول مرة، بأن انعدام الأمن الغذائي ليس بالظاهرة المعزولة ولا العابرة. وفي فبراير/شباط ١٩٩٧ أوفدت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج



الأغذية العالمي البعثة الأولى لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية إلى أوغندا، وأكدت هذه البعثة أن البيانات المتاحة تتعارض مع التقارير القاعدية الموثوقة عن شح الأغذية والواردة من المنظمات غير الحكومية، والتجار، ورباطات المزارعين. إذ لم تراعى التقديرات الرسمية خسائر ما بعد الحصاد أو تحركات السلع الغذائية عبر الحدود باتجاه البلدان المجاورة وهي رواندا وكينيا وتنزانيا. كما تجاهلت البيانات النزوح السكاني الذي حال على مدى السنوات الأثني عشرة الماضية دون القيام بالنشاط الزراعي في رقعة تزيد على خمس مساحة الأراضي الزراعية في البلاد. وعجزت البيانات عن إيضاح الأسباب التي دفعت بالبرنامج إلى تنفيذ ٢٦ عملية، بقيمة إجمالية قدرها ٠٦٧ ٢٨٦ ١٢١ دولاراً أي ما يعادل نحو ٤٦ في المائة من مصروفاته الإجمالية في أوغندا، لصالح ضحايا الجفاف، وطلبة المدارس، والمجموعات الضعيفة الأخرى وفي مناطق تعاني وبصورة لا لابس فيها من عجز غذائي مزمن. كما أن هذه البيانات لم توضح أسباب اتجاه عمليات توريد البرنامج نحو الانخفاض، رغم التوافر المتواصل للموارد النقدية، بسبب قلة الإمدادات في السوق المحلية. فقد انخفض حجم هذا التوريد من ٩١ ٠٠٠ طن عام ١٩٩٤ إلى ٢٦ ٠٠٠ طن عام ١٩٩٥، ثم إلى ٢٨ ٠٠٠ طن عام ١٩٩٦، ثم ٢٣ ٠٠٠ طن عام ١٩٩٧. ومن الواضح أن هناك خطأ ما في التقارير المتعلقة بقاعدة البلاد الاقتصادية وشرائها الحياتي.

٧- وأوضحت التحليلات المعمقة أن أوغندا تتمتع في الواقع بمستوى من الأمن الغذائي يقل عما تشير إليه إحصاءاتها الزراعية. وتؤكد تقديرات وزارة المالية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ونظام الإنذار المبكر من المجاعات أن أوغندا أنتجت في السنوات الأخيرة فوائض أقل من محاصيل الجذور، والدرنات، وموز الطهي (ماتوكي)، وأن إنتاج الذرة والحبوب الأخرى أعلى قليلاً (٥ في المائة) من الطلب المحلي. على أن قسماً كبيراً من الفائض الصغير (١٥ إلى ٢٠ في المائة) ينتقل بصورة غير رسمية عبر الحدود أو أنه قابل للتلف (٤٠ في المائة) أو أن من المكلف للغاية نقله بين الأقاليم بسبب الحالة الرديئة عموماً للأسواق الريفية، ومرافق التخزين، والطرق. ومن مجموع الإنتاج يشكل الموز نحو ٥٣ في المائة؛ والمحاصيل الجذرية (الكسافا والبطاطس) ٢٨ في المائة، والذرة، والدخن الإصبعي، والذرة الرفيعة، والأرز ١٢ في المائة فقط؛ والذرة الزيتية والبقول ٧ في المائة. وتؤدي الأضرار الناجمة عن الرطوبة، والتسرب، والآفات، ورداءة التخزين إلى النقل من مجموع الكميات المنتجة والمتاحة للاستهلاك الأسري أو للبيع وذلك بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ في المائة في المتوسط. وعند مراعاة هذه النسب وإضافتها إلى احتمالات الخطأ في الإحصاءات الزراعية (١٠ إلى ١٥ في المائة)، فإن حجم الفوائض الغذائية المتاحة في البلاد سيتراوح بين ٧٠ ٠٠٠ طن إلى ١١٠ ٠٠٠ طن؛ علماً بأن نحو ٤٥ في المائة من هذه الكمية يجري شراؤها سنوياً من قبل البرنامج، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الأوروبي لإعادة توزيعها ضمن أوغندا.

٨- وبالنظر إلى أن المحاصيل الغذائية والنقدية على حد سواء تزرع أساساً في مناطق الزراعة المطرية التي يتوافر فيها القليل من الري فحسب فإن إمداداتها تتباين كثيراً من عام إلى آخر، كما أن افتقار المزارعين إلى المعلومات الكافية عن أحوال المناخ والأسواق يحرمهم من فرصة توقع حالات نقص سلع معينة والاستجابة لها. ويتعرض إنتاج الأغذية الأساسية على المستوى القطري أيضاً لأمراض المحاصيل، فقد دمر فيروس الكسافا الفسيفسائي أكثر من ٦٠ في المائة من هذا المحصول المقاوم للجفاف في عام ١٩٩٧ وحده. ونتيجة لهذه القيود والحاجة إلى إطعام اللاجئين والنازحين في البلاد فقد استوردت أوغندا حوالي ٥٧ ٧٠٠ طن من المعونات الغذائية سنوياً في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، وتولى البرنامج تسليم نحو ٤٦ ٥٠٠ طن منها (أي ما يعادل ٨١ في المائة تقريباً). وفي المتوسط، استوردت أوغندا تجارياً كميات إضافية قدرها ٩ ٩٠٠ طن من القمح، و٢ ٣٠٠ طن من الأرز، و٧ ٤٠٠ طن من السكر، و٦ ٠٠٠ طن من زيت الطعام سنوياً للمساعدة على تغطية عجز البلاد الهيكلي في هذه السلع وذلك في المناطق الحضرية أساساً. وبصفة عامة،



فإن اتجاه السنوات العشرين (١٩٧٩-١٩٩٨) تميز بالركود، مع تحقيق مكاسب طفيفة في الإنتاج الغذائي (٢,٤ في المائة سنوياً)، وهي مكاسب امتصها النمو السكاني السريع (٣,٢ في المائة) أو أضعفها انتشار الفقر وانخفاض الطلب الفعال.

## أسباب الجوع وانعدام الأمن الغذائي

٩- إن السبب الرئيسي في انعدام الأمن الغذائي في أوغندا لا يرجع إلى نقص الأغذية على المستوى القطري بل إلى المشكلة الجذرية المتمثلة في الفقر والعجز عن الوصول إلى الإمدادات. ومن بين مجموع السكان البالغ ٢٠,٤ مليون نسمة يعيش نحو ١٨,١ مليون نسمة، أي نحو ٨٩ في المائة، في المناطق الريفية التي تعد أيضاً موطن ٩٢ في المائة من فقراء أوغندا، أي ما يقارب ١٢,٥ مليون نسمة. وتقوم نسبة ٨١ في المائة تقريباً من سكان الريف، تضم ٢,٤ مليون أسرة زراعية، بزراعة رقع تقل مساحة كل منها عن ٢,٥ هكتار، وهو ما يقل بنسبة ٣١ في المائة تقريباً عما كان عليه الحال عام ١٩٧٠ (٣,٦ في المائة). وتتراوح نسبة المساحات المزروعة بالفعل من الأراضي الزراعية في أوغندا بين ٣٠ - ٣٥ في المائة؛ ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تعطل النظم الزراعية خلال الحرب الأهلية، وفقد قوة الجر الحيوانية، وعزلة المزارعين وتزايد فقرهم. وتكشف النسبة المثوية للإنفاق الأسري على الأغذية مستوى انتشار الفقر وتوزعه المتفاوت بين الأقاليم. فقد زادت هذه النسبة من ٣٧ في المائة في المتوسط في المناطق الريفية عام ١٩٧٩ إلى ٦٤ في المائة في ١٩٨٩/١٩٩٠، ولكنها تباينت تبعاً للأقاليم حيث بلغت ٤٩,٨ في المائة في الإقليم الأوسط، و ٦٤,٢ في المائة في الإقليم الشرقي، و ٦٢,٩ في المائة في الإقليم الغربي، و ٦٨,٦ في المائة في الإقليم الشمالي. وبلغت قيمة المؤشر الإجمالي للأمن الغذائي الأسري الذي تعتمده منظمة الأغذية والزراعة ٧٦,٤ عام ١٩٩٢.

١٠- أما العوامل التي تعيق الإنتاج في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة فإنها مماثلة لما هو قائم في طول القارة الأفريقية وعرضها. وتشمل هذه العوائق صعوبة الوصول إلى الائتمان الزراعي، ورداءة قنوات التسويق، والنقص الموسمي في الأيدي العاملة، والافتقار إلى المعلومات اللازمة لمشاركة المزارعين الفعالة في الأسواق ولاكتساب وتطبيق المعارف المتصلة بتقنيات الري، وعدم توافر البذور المحسنة والمبيدات والأسمدة. وأسفر نزوح كبار التجار إلى عرض أسعار أدنى من الأسعار المثلى عند شراء المنتجات الزراعية أو إلى "جمع المنتجات وتسديد ثمنها فيما بعد"، إضافة إلى الافتقار إلى رابطات صغار المزارعين واتباع إجراءات توريد تحايي كبار التجار، عن تثبيط نشاط المزارعين ودفع الكثير منهم إلى زراعة المحاصيل النقدية أو تقليل المساحات المزروعة لتصل إلى مستوى الكفاف.

١١- ورغم خصب تربة البلاد، ومناخها الطيب، واقتصادها المتنامي، فإن أكثر من نصف سكانها لا يجدون ببساطة كفايتهم من الغذاء. وأوضح المسح الديمغرافي والصحي الذي أجري عام ١٩٩٥ أن ٥٢ في المائة من السكان يعيشون في أقسام يقل فيها الاستهلاك الغذائي (٢٠٧٠ سعراً حرارياً) عن حد الفقر الغذائي الذي تعتمده منظمة الصحة العالمية أي المتطلبات الفردية الدنيا من الاحتياجات الغذائية البالغة ٢٢٠٠ سعر حراري يومياً، في حين أن نسبة ٤٨ في المائة فحسب من السكان كانت قادرة على تلبية متطلباتها من الطاقة الغذائية. ومما يثير أعظم القلق أن نسبة تقرب من نحو ٤٦ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن صفر و ٦٠ شهراً تعاني من ضعف النمو، وهو ما يتضح من انخفاض الطول بالنسبة إلى العمر، ويرجع ذلك إلى الاعتماد المفرط على الأغذية ذات المحتوى البروتيني الضعيف مثل الموز، والبابمبي، والكسافا. ووصلت نسبة تأخر النمو الحاد في صفوف أطفال مجموعة العينة إلى ٢٠ في المائة. ومن بين العوامل الأخرى التي تسهم في إعاقة النمو النوبات المتكررة للملاريا، والإسهال، والحصبة؛ وقلّة أغذية الفطام؛ وتزايد أعباء العمل الملقاة على عاتق النساء مما يؤدي إلى تقليل الوقت المتاح للإرضاع ورعاية الأطفال. وفي أقسام غولو، وكيغوم، وكارموجا، الواقعة في الشمال انخفضت معدلات سوء التغذية بشكل كبير وذلك من ٧٠ في المائة في



نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٢٠ في المائة في مايو/أيار ١٩٩٨ نتيجة التدخلات التي جمعت بين تقديم المعونة الغذائية وتوزيع البذور.

## السكان المستفيدين

١٢- تتفق التقديرات التي أجراها كل من البنك الدولي، والبرنامج، ومنظمة اليونيسيف، ونظام الإنذار المبكر عن المجاعات، وحكومة أوغندا في تعيينها للمجموعات الفقيرة والمعانية من انعدام الأمن الغذائي في البلاد. وهذه المجموعات بالتحديد هي: (أ) النازحون والمتضررون من الحرب؛ (ب) ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى؛ (ج) الأطفال الأيتام واللقطاء؛ (د) الأسر التي تعيلها النساء. ومع أن الفقر يتفشى في مختلف أرجاء البلاد، ولاسيما بالنسبة للمجموعتين (ج) و(د)، فإنه يتسم بالحدة بشكل خاص في الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية (انظر الملحق الثالث). ولا تلقى الإشارة إلى "السكان المعنيين" بل ومفهوم تحديد المستفيدين عموما التقدير في أوغندا، حيث يعيش أكثر من نصف السكان دون حد الفقر وحيث يصنف ٤,٢ مليون نسمة على أنهم من "الفقراء الأساسيين" ويمكن القول بأنهم "في حاجة" إلى الأغذية ومساعدات أخرى في أي مرحلة زمنية.

١٣- النازحون والمتضررون من الحرب: منذ يوليو/تموز ١٩٩٦، وصل العدد المتوسط للنازحين بفعل هجمات المتمردين إلى ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، بما في ذلك ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة في مقاطعتي غولو وكيغوم في الشمال، و١١٠ ٠٠٠ نسمة في مقاطعتي بونديبوغيو وكاسيسي في الغرب. وبشكل المتضررون نسبة ٦٤ في المائة من السكان وكل الأيدي العاملة الريفية تقريبا في مناطق تغطي ٢٠ في المائة من مساحة الأراضي الزراعية في البلاد. ويفتقر هؤلاء السكان الذين أجبروا على ترك مزارعهم إلى الوسائل اللازمة لتوفير ما يكفيهم من غذاء ومأوى، وقد استوطنوا في المراكز التجارية حيث سيطلون معتمدين على الحصص الغذائية الأساسية إلى أن يستتب الأمن. كما أن الأوضاع المعيشية للمقيمين من غير النازحين قد تضررت بشدة في قسيمي غولو وكيغوم حيث كان مؤشر التنمية البشرية منخفضا بالفعل قبل الحرب إذ بلغ ٠,٣٠٥ و٠,٢٦٩ على التوالي، بالمقارنة مع ٠,٣٥٥ بالنسبة للأقاليم الأخرى، ومع المتوسط القطري البالغ ٠,٣٢٨.

١٤- وقد هجر الدراسة كل الأطفال تقريبا الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة وذلك منذ تصاعد الصراع في فبراير/شباط ١٩٩٦. وتقل نسبة المنخرطين في الدوام المدرسي الكامل حاليا عن ٣٠ في المائة علما بأن الفتيات الصغيرات هن الأشد تضررا من هذا الوضع. ووفقا لوزارة الإدارات المحلية فإن نحو ٤٠ ٠٠٠ شخص قد فقدوا أطرافهم بسبب الألغام الأرضية خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة من الحرب. وتقدر منظمة اليونيسيف أن عدد الأطفال الذين اختطفهم المتمررون يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ طفل منذ عام ١٩٩٦ بغية إخضاعهم للتدريب العسكري ولممارسة البغاء. كما أن هناك عددا كبيرا من الأطفال الأيتام والمصابين إصابات نفسية.

١٥- ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى: يعاني ما بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٨٠ ٠٠٠ نسمة كل عام من تدهور أمنهم الغذائي بسبب العوامل المنفردة أو المجتمعمة للجفاف، والفيضانات، والآفات، والفيروسات النباتية، وشح المراعي، وخسائر ما بعد الحصاد. وإلى جانب ذلك فإن السكان المقيمين في المقاطعات الشمالية أو فيما حولها يواجهون تكاليف نقل باهظة، ويعجزون عن الوصول إلى المدخلات، وتسهيلات الائتمان، والخدمات الاجتماعية. وهناك حالات عجز متواصلة في كل السلع الغذائية تقريبا في مقاطعتي كوتيدو وموروتو في إقليم كاريموجونغ في الشمال الشرقي، وفي قسم كيتغوم الشمالي، وإلى حد أقل في قسم لويرو وسط البلاد. وتشمل مناطق العجز الغذائي العابر أقسام سوروتي، وكومي، وباليسا، وتورو الواقعة في الشرق.



### ١٦- الأطفال الأيتام واللقطاء: يتركز هؤلاء في قاع السلم الاقتصادي والاجتماعي، وهم يعيشون عموماً دون مستويات

الكفاف. ويقدر عدد الأيتام بنحو ١,٣ مليون يتيم، أي ما يعادل نسبة ١١,٦ في المائة من مجموع الأطفال دون سن السابعة عشرة (إحصاء عام ١٩٩١). وتتركز غالبية الأيتام في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية الممزقة بالحرب، وكذلك في المناطق التي تسود فيها أعلى معدلات الإصابة بمرض الإيدز، مثل مناطق مبيغي وجنغا وكمبالا الحضريّة، ومقاطعتي راكاي وماساكا. ومما يزيد من تفاقم مشكلة الأيتام، ولاسيما الأيتام بسبب الإيدز، إن الأطفال الذين يفقدون أحد العائلين يمكن أن ينكبوا بفقد العائل الآخر خلال بضعة أعوام. ويحد صغر سن الأيتام وافتقارهم إلى التعليم والمساعدة من قدرتهم على تحقيق الاعتماد الذاتي. وأخيراً، فإن العديد من الأيتام يضطرون إلى النزوح إلى المناطق الحضرية بحثاً عن عمل. وفي حين أن قلة منهم تحصل على العمل كخدم في المنازل، فإن الغالبية تعيش في الطرقات حيث يجبرون على التسول، أو السرقة، أو البغاء لكسب أودهم.

### ١٧- الأسر التي تعيلها النساء. ألحق الفقر والتصحيح الهيكلي السريع الضرر بالرجال والنساء على حد سواء في

أوغندا، إلا أن ذلك قد تم بطرق متباينة، ومن الواضح أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي يتفشى بين النساء، وفي صفوف من يترأسن من أسر ويعلن من أفراد على وجه الخصوص. ويعد تعذر الحصول على الأصول الإنتاجية وعدم الحصول على فرص متساوية في التعليم عاملاً أساسياً في هذا الصدد، وهو ما يتضح من قيمة المؤشر المميز جنسياً التي تبلغ بالنسبة للرجال ٠,٥٠٤ أي ما يزيد بمقدار ١٣٦ في المائة عن القيمة المناظرة للنساء (٠,٣٧٢). وطبقاً لتعداد عام ١٩٩١، فإن النسبة المتوسطة للأسر التي تعيلها النساء تبلغ ٢٩ في المائة، علماً بأن هذه النسبة ترتفع لتصل إلى ٥٣ في المائة في مقاطعتي كوتيدو وموروتو في الإقليم الشمالي الشرقي، وإلى ٤٤ في المائة في مقاطعتي غولو وكيغوم في الإقليم الشمالي الذي تميزه النزاعات، وإلى ٣٨ في المائة في المناطق الحضرية المنكوبة بفيروس نقص المناعة وموض الإيدز.

### ١٨- وتنتج النساء أكثر من ٨٠ في المائة من أغذية البلاد، وهن يؤديان مهامهن دون الاستفادة من الابتكارات

التكنولوجية، أو المدخلات، أو التمويل - بل وبدون أي إقرار بفضلهن. وليس هناك من تناظر بين ما تقدمه النساء من مساهمة في الإنتاج الزراعي من خلال كدحهن ومدى ما يتمتعن به من سيطرة على أهم العوامل الإنتاجية ألا وهو الأرض. وفي المتوسط، تسيطر النساء على نسبة ١٦,٣ في المائة من الحيازات الزراعية في أوغندا، بينما يسيطر الرجال على النسبة المتبقية البالغة ٨٣,٧ في المائة. وتقل مساحة كل حيازة من الحيازات الزراعية التي تسيطر عليها النساء عن هكتار واحد. وعلى عكس الرجال، فإنهن مقيدات بسبب المطالب المتعارضة على ما لديهن من وقت، إذ أنهن مسؤولات أولاً (٨٢ في المائة) عن إدارة شؤون الأسرة، ورعاية الأطفال، وإعداد الطعام، ورعاية المرضى والمسنين، وصحة الأسرة ومعيشتها. وفي المتوسط، تعمل النساء بين ١٢ و ١٨ ساعة في اليوم الواحد، بالمقارنة مع ما ينفقه الرجال في المتوسط في العمل وقدره ٨,٢ ساعة. كما تفنقر النساء إلى الوقت الكافي والمرونة اللازمة للتعليم واعتماد التكنولوجيات الموفرة للوقت. وتشكل النساء عموماً قطاع الكفاف غير النقدي في مجتمع تقاس فيه مساهمة الفرد بمقدار أجره أو بالقيمة النقدية. ويهيمن الرجال على الاقتصاد النقدي، إذ أنهم يشكلون نسبة ٨٦ في المائة من المديرين، و ٨٠ من الفنيين، و ٧٢ في المائة من التقنيين. وبالتالي، فإن مساهمة النساء لا تحظى بالتقدير أو أنها تمنح تقديراً بخساً في أحسن الأحوال، كما أنها تعتبر تحصيل حاصل رغم ضخامة هذه المساهمة على مستوى الرخاء الأسري والوطني على حد سواء.

### ١٩- ويضر استبعاد النساء من الاقتصاد النقدي بقدرتهن على الوصول إلى التعليم والخدمات الاجتماعية وخدمات الإرشاد

الزراعي، وكذلك بمدى مشاركتهن ونشاطهن في المجموعات الرسمية ومحافل اتخاذ القرار. وفي المناطق الريفية، تحظى



نسبة ٥ في المائة من النساء فقط باهتمام العاملين في ميدان الإرشاد والصحة، وتشارك نسبة ١٨ في المائة منهن في المجموعات النسائية، وتتمتع نسبة ٢ في المائة فحسب بعضوية التعاونيات الزراعية. وبسبب ضخامة أعبائهن وعزلتهن فإن النساء لا يمتلكن معارف تذكر في ميادين الصحة، والتغذية، والنظافة، ومن ثم فإنهن يواجهن مخاطر صحية أكبر مما يواجهه الرجال. ويقتصر استخدام وسائل منع الحمل على نسبة ضئيلة من النساء في سن الإنجاب لا تتجاوز ٥ في المائة وذلك بسبب تعذر الوصول إلى خدمات تنظيم الحمل ومواقف الرجال غير المحبذة عموماً. وعلى المستوى القطري، فإن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة في صفوف السكان الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً تبلغ فحسب ٤٥ في المائة، وتتنخفض هذه النسبة في شمال البلاد إلى ٢٧ في المائة بل وإلى نسبة بأئسة قدرها ٦ في المائة في الشمال الشرقي. وترتبط معرفة القراءة والكتابة، أو الافتقار إليها، بالتغذية والوضع المعيشي الأسري، بما في ذلك معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة. كما أنها تتعلق أيضاً بعجز النساء عن التنافس بصورة فعالة مع الرجال في الاقتصاد النقدي غير الزراعي أو في اكتساب وتطبيق المعارف المتصلة بحقوقهن القانونية والمشروعة.

## السياسات الحكومية للتصدي للفقر والجوع

٢٠- أثبتت الحكومة باستمرار التزامها بالنمو الاقتصادي وبالتخفيف من انتشار الفقر وعملت بصورة كاملة مع البرنامج ومجتمع الجهات المانحة لتحقيق هذه الأهداف. وفي عام ١٩٩٧ اعتمدت الحكومة استراتيجية إنمائية جديدة أطلق عليها اسم "خطة العمل لاستئصال الفقر"، وتمثل هذه الاستراتيجية تحولا في الأولويات نحو تدخلات السياسات العامة تحت شعار أن "الناس هم غاية التنمية ووسيلتها".

### السياسات الشاملة

٢١- وإقراراً بأن غالبية الأوغنديين تعتمد على النشاط الزراعي في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة وأن المزايا النسبية للبلاد تكمن في الزراعة، فإن الأولوية العليا التي حددتها خطة العمل المذكورة هي زيادة الدخول الزراعية وتعزيز الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية، والتعليم، والصحة، والإرشاد الزراعي، والخدمات الأخرى لتمكين الفقراء من النهوض بالإنتاجية الزراعية والإمدادات الغذائية. وتشمل الأهداف الأخرى خفض معدلات وفيات الأطفال، والاهتمام بالمجموعات الضعيفة، والإدارة الجيدة. ومن المنتظر أن تضطلع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بأدوار رئيسية في توفير شبكات الأمان للمحرومين، بينما سيقترن الدور الحكومي على التنسيق، والسياسات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص عبر المنافسة، وتوفير الحوافز والقوانين الفعالة، وضمان زيادة التمويل العام للبنية الأساسية، والانتعاش الريفي، والمشروعات التجارية صغيرة النطاق، والأمن الغذائي، والبيئة، والمياه.

٢٢- وأدى إنشاء الهيئة الوطنية للبحوث الزراعية إلى زيادة التمويل للرابطة الوطنية للمزارعين الأوغنديين، وللجهود الواسعة لتطبيق اللامركزية، وتفويض السلطات إلى الإدارات المحلية. ويعكس تنفيذ البرنامج العام للتعليم الابتدائي في أوائل عام ١٩٩٧ جدية الحكومة في السعي لتحقيق أهداف برنامجها الرامي إلى استئصال الفقر. ومنذ يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، زادت نسبة الانخراط في المدارس الابتدائية وحدها بمقدار ١٦٦ في المائة، أي من ٢,٩ مليون طالب إلى ٤,٨ مليون طالب، في المناطق الريفية أساساً. وإقراراً بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال فقد أنشأت الحكومة وزارة



لشؤون التمايز الجنسي والتنمية المجتمعية، ثم قامت في يونيو/حزيران عام ١٩٩٨ بإنشاء وزارة للاجئين وللتأهب للكوارث كي تتولى دور القيادة في تنسيق جهود الإغاثة الإنسانية.

## سياسات الأمن الغذائي

٢٣- خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، ترك القطاع الزراعي عموماً ليتدبر أمر نفسه بنفسه، فلقد كان نصيبه من الإنفاق الحكومي ضئيلاً للغاية بالمقاييس العالمية حيث بلغ في المتوسط ١,٥ في المائة سنوياً. وفي حين أن التمويل الحكومي نادراً ما يكون عاملاً رئيسياً يتحكم بالنمو في هذا القطاع وفي أي بلد، فإن الافتقار إليه في فترات التهدئة والانخفاض النسبي للاستثمارات الخاصة في المناطق الريفية من أوغندا كان ملحوظاً. وخلال تلك الفترة، انخفض نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من ٥٧ إلى ٤٥ في المائة، واتخذت المؤشرات الاجتماعية في المناطق الريفية مسارات مماثلة في الوقت الذي حظيت فيه الصناعة وقطاع الخدمات الحضرية بالأولوية. ولقد غدا من الواضح الآن أنه باعتبار أن ٨٩ في المائة من الأوغنديين يعيشون في المناطق الريفية ويعملون أساساً في زراعة الكفاف، فإن قدراً كبيراً من الطلب على المنتجات المصنعة والخدمات وقسطاً رئيسياً من الزخم اللازم لتحفيز وصون النمو الاقتصادي يكمنان في تنمية قطاع المحاصيل الغذائية والنقدية.

٢٤- وتحدد "الاستراتيجية الغذائية الوطنية" أربعة مجالات رئيسية لتعزيز الزراعة وهي: (أ) الأنشطة كثيفة العمالة لبناء الطرق الفرعية كوسيلة لخفض تكاليف النقل، وتيسير الوصول إلى الاقتصاد السوقي، وتعزيز دخول الأسر الريفية؛ (ب) تدعيم الخدمات الإرشادية الزراعية لأولئك الذين يعجزون حالياً عن تسديد تكاليف المدخلات والخدمات من خلال القطاع الخاص؛ (ج) تسهيل الحصول على القروض الائتمانية والخدمات المالية الأخرى بغية توسيع الحصول على التكنولوجيا المحسنة وتطوير اقتصاد نقدي في المناطق الريفية؛ (د) توفير التعليم والحماية القانونية للنساء وتزويدهن بالقدرة لضمان وصولهن إلى المدخلات والخدمات ومشاركتهن في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصلحة أسرهن، ومن ثم على مصلحة البلاد بأسرها.

## سياسات المعونة الغذائية

٢٥- وكما هو موضح في الاستراتيجية الغذائية الوطنية، فإن الحكومة تؤيد عموماً المساعدات الغذائية الموجهة لمساندة طائفة من مبادرات الإغاثة والإنعاش الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر. وستستخدم المعونة الغذائية في تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن معاً للاجئين، والنازحين، والمقيمين في مناطق العجز الغذائي المزمن مثل كاراموجا، حيث سيكون الجانب الأكبر من المعونة الغذائية موجهاً. "وتهدف المعونات الفورية الطارئة والإنسانية إلى تشجيع الاكتفاء الذاتي في الأجل البعيد" من خلال "تحول استراتيجي نحو نموذج جديد يربط الإغاثة بالتنمية". ويتوافق هذا النهج، الذي تبلور بصورة مستقلة، كثيراً مع المبادئ التشغيلية المحددة في وثيقة السياسات الصادرة عن البرنامج تحت عنوان "الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" (الوثيقة WFP/EB.A/98/4).

٢٦- وساند أسلوب البرنامج المتمثل في التعاقد مع شركات النقل الخاصة وشراء الأغذية محلياً البرامج الحكومية للتصحيح الهيكلي واستئصال الفقر. وعبر توفير سوق لصغار المزارعين والتجار والقائمين بالنقل، إضافة إلى الأغذية لتوزيعها على الفقراء، فإن أنشطة توريد البرنامج ستستمر كاستراتيجية غير مباشرة، ولكنها فعالة، لاستئصال الفقر في أوغندا.



## تقدير أداء البرنامج حتى الآن

٢٧- وقع البرنامج اتفاقية أساسية مع الحكومة في عام ١٩٧٢، غير أن عملياته في أوغندا بدأت فعلا في وقت مبكر يرجع إلى أوائل سبتمبر/أيلول عام ١٩٦٤، وذلك بتوفيره للمساعدات للاجئين. وخلال السنوات الأربع والثلاثين الماضية، نفذ البرنامج ٦٦ عملية في أوغندا بقيمة إجمالية قدرها ٢٦٢ مليون دولار. وترد تفاصيل ذلك في الجدول التالي:

### مساعدات البرنامج إلى أوغندا (١٩٦٤-١٩٩٨)

نوع النشاط	القيمة (بالدولارات)	النسبة المئوية
مشروعات التنمية الريفية المتكاملة	٣٣ ٢٥٢ ٣٠١	١٣
التغذية المدرسية	٥٩ ٩٥١ ٩٤٨	٢٣
عمليات اللاجئين	٨٢ ٥٤٥ ٣٨٩	٣١
مساعدة النازحين	٥٨ ٣٤٠ ٨٢٨	٢٢
الإغاثة من الجفاف	٢٨ ٠٨١ ٨١٨	١١
المجموع	٢٦٢ ١٧٢ ٢٨٤	١٠٠

٢٨- ومن الناحية النظرية، فإن المشروعات الإنمائية وعمليات الطوارئ تمثل ٣٦ و ٦٤ في المائة من المساعدات على التوالي. أما من الناحية العملية، فإن هذين النوعين من الأنشطة بقيا مبهمين حيث عادت المشروعات الإنمائية لتصبح عمليات إغاثة وإنعاش بعد أن واجهت موجات الجفاف المتكررة، وفقدان الأمن، وانعدام الأمن الغذائي على المستوى العام. ويكشف تحليل عمليات البرنامج زيادة في عدد عمليات الإغاثة ووتيرتها (لا في حجمها). ويوازي هذا الاتجاه الانخفاض العام في الإنتاجية الزراعية، والدخول الريفية، وقدرة الأوغنديين على التصدي للهزات المفاجئة التي تحدثها الأحوال المناخية غير المتوقعة، والحروب الأهلية، واتجاهات الأسواق الخارجية. وكانت النتيجة في الغالب تأخر تحقيق نتائج ملموسة ومنافع طويلة المدى في ميدان التنمية حيث ركز البرنامج على المهمة المباشرة المتمثلة في إنقاذ الموارد والقدرات البشرية واستعادتها. وبالنظر إلى أن الناس هم هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد، وأن من المتعذر توقع الكوارث، فإن الحل الوسط كان فعالا على المستويين المالي والإنساني.

٢٩- وعاد تطبيق اللامركزية واعتماد كمبالا مكتبا إقليميا لتجمع إقليم البحيرات الكبرى بالفائدة على البرنامج الأوغندي. وفي السعي لتقليل التكاليف الكلية، فقد تمركزت المكاتب القطرية والإقليمية في مواقع مشتركة وأوكلت إلى الموظفين أدوارا قطرية وإقليمية مزدوجة. وهكذا، ففي حين لم تدرج أوغندا ضمن عملية طوارئ البحيرات الكبرى، فإنها استفادت من "آثار الجوار" لنظم الاتصالات وتتبع السلع، ومن النظم المالية التي جرى إنشاؤها لتيسير اللامركزية ولمساعدة عمليات الطوارئ الإقليمية. وفي الوقت ذاته، فإن الدور التاريخي للمكتب القطري كمركز للشؤون الإمدادية والتوريد في الإقليم قد أسفر في الغالب عن جرف وجهة الخبرات نحو هذه الوظائف وإضعافها في ميدان البرمجة، ولاسيما ما يتعلق بالإنعاش والتنمية. وسيحظى هذا المجال باهتمام البرنامج بغية التصدي لمسائل الإغاثة والتنمية في نفس الآن.



## أنشطة البرنامج في أوغندا

### المشروع أوغندا ٢٦٤٢ (التوسع الثاني) - معونة البرنامج للتعليم والصحة والتنمية الريفية في

#### منطقة كاراموجا

٣٠- تدرج كاراموجا في عداد المناطق المنكوبة بالجفاف والمعانية من العجز الغذائي المزمن في البلاد. وحتى في السنوات الطيبة فإن نقص الحبوب وحدها يصل فيها إلى ١٤ ٠٠٠ طن في المتوسط. وفي حين أن غالبية سكان المنطقة هم من الرعاة الرحل، فإن ٤٠ في المائة فقط من الاحتياجات الغذائية الأسرية تتوافر على شكل منتجات اللحوم، في حين أن النسبة المتبقية وقدرها ٦٠ في المائة تعتمد أساساً على الأغذية المستوردة إلى الإقليم وعلى محاصيل الذرة الرفيعة والدخن المنتجة محلياً التي تزرع مرة في السنة والمهددة بشدة بموجات الجفاف. وبصورة اعتيادية، فإن نسبة الفشل في هذه المحاصيل المنفردة تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ في المائة سنوياً. وخلال فترات الجفاف الثلاث المتتالية خلال ١٩٩٦/١٩٩٧، وصلت نسبة الخسائر في المتوسط إلى ٦٠ في المائة. وبالتالي، فإن ما بين ١٠٠ ٠٠٠ إلى ١٨٠ ٠٠٠ من أبناء كاراموجا يعانون من نقص غذائي حاد، ولاسيما خلال موسم الركود (مايو/أيار - سبتمبر/أيلول)، ويأتي على رأس المعانين صغار الأطفال، والمسنون، والنساء، والعجزة.

٣١- أجزى المشروع المذكور أعلاه في عام ١٩٩٠، غير أنه لم يبدأ إلا في أواسط عام ١٩٩٣ بسبب انعدام الأمن والافتقار الأولي إلى الموارد. وأوضح استعراض للمشروع في نهاية عام ١٩٩٧ أنه قد حقق ٧٥ في المائة من أهدافه المتصلة بالتعليم والصحة وإطعام المجموعات الضعيفة. وزادت نسبة الانتساب إلى المدارس بمقدار ٧٤ في المائة في السنة الأولى وبمقدار ٤٣ في المائة في السنة الثانية، وارتفعت نسبة انخراط الفتيات من الصفر تقريباً إلى ٣٩ في المائة من مجموع المقيدين. وقام المشروع ببناء ٤٥ صفاً جديداً، وأصلح الكثير غيرها، وساند المعاهد التدريبية التي تخرج منها ٣٣٩ من المعلمين. وفي حين أن الانتساب إلى المدارس قد زاد إلى مستويات مرتفعة، فإن مستويات تدريب المعلمين، ومن ثم مستويات التعليم الابتدائي والثانوي ظلت منخفضة. ولاحظت بعثة تقييم البرنامج متعددة الوكالات التي أوفدت في عام ١٩٩٧ أن المدارس قد غدت مراكز تغذية غير رسمية للأطفال المعانين من سوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة ١٨ في المائة من الموارد قد خصصت لمعالجة المشكلات الأساسية للصحة والتغذية (١٣ في المائة)، كما أن المشكلة الأخيرة قد عولجت بصورة غير مباشرة من خلال أنشطة الحراثة الزراعية (٥ في المائة). وأسفر ذلك عن إنقاذ الأرواح، غير أن الاستراتيجيات المنفذة في كاراموجا يجب أن تغدو متعددة الأبعاد بحيث تتصدى في آن واحد لاحتياجات الإغاثة العاجلة، وللحقوق الأساسية لأبناء كاراموجا، في ميداني الصحة والتعليم، ولتوفير الأمن الغذائي لهم، وذلك بمساندة وثيقة وكاملة مع الجهات المعنية الأخرى غير البرنامج.

### المشروع أوغندا ٤٦٦٤ - مساعدة الأيتام وأطفال الشوارع في أوغندا

٣٢- يعاني الأيتام وأطفال الشوارع في أوغندا البالغ عددهم نحو ١,٣ مليون نسمة من سوء التغذية، والأمية، كما أنهم معرضون بشدة للوقوع في فخ الاستغلال الجنسي والرذيلة والأفعال الإجرامية الأخرى في سعيهم لمواجهة معضلة المعيشة. وعلى الأرجح فإنهم سيظلون على هذه الحال وسيستسيبون في إلحاق أضرار كبيرة بأنفسهم وبمصلحة البلاد ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب. وفي ظل مشروع رائد للبرنامج يستغرق ستة أشهر، قدمت المعونة الغذائية



إلى الأيتام، بما ضمن لهم وجبة مطهية كل يوم في المدارس ودور الأيتام وإيواء المشردين. وحقق المشروع نجاحا باهرا ومن المقترح مواصلة تقديم الدعم له.

### المشروع أوغندا ٥٦٢٣ - مساعدة اللاجئين السودانيين والروانديين والكونغوليين في أوغندا

٣٣- نتيجة سياسة الباب المفتوح التي تتبعها الحكومة وللروابط الإثنية التي تجمع بين أوغندا وجاراتها فقد غدت البلاد وجهة اللجوء الأولى للبانباروانديين، والنوبة، واللو الذين فروا من أوطانهم منذ أوائل الستينات. وبلغ عدد العمليات التي قام بها البرنامج دعما للاجئين في أوغندا ٢٢ عملية منذ عام ١٩٦٤، أي ما يعادل ٣١ في المائة من مساعداته إلى البلاد، وبقيمة إجمالية قدرها ٣٨٩ ٥٤٥ ٨٢ دولارا. وهناك حاليا ٢٢٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني ورواندي وكونغولي وصومالي وكيني في أوغندا، من بينهم ١٦٥ ٠٠٠ من السودانيين و٢٩ ٠٠٠ من الروانديين/الكونغوليين الذين مازالوا يعتمدون على المساعدات الغذائية.

٣٤- ويواصل البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الالتزام بتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للاجئين، كما تساند حكومة أوغندا بسخاء الاستيطان المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وفي عام ١٩٩٧، تم توطین أكثر من ١٣ ٠٠٠ لاجئ سوداني في أراض جديدة. وترافق التوطين السريع للاجئين على مدى السنة الماضية مع زيادة ذات شعبيتين في المدخلات الزراعية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية. وأتاح ذلك تخفيض الحصص الغذائية عام ١٩٩٧ بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة في العديد من المستوطنات وإلى إنهائها تماما بصورة تدريجية في مواقع أخرى. واتفق البرنامج والمفوضية على استراتيجية وجدول زمني للإسهاء التدريجي للمعونة الغذائية على مدى عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وخفضت الحصص الغذائية بنسبة ٢٠ في المائة في مارس/آذار عام ١٩٩٨، ومن المزمع إجراء تخفيضات أخرى في شهري يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٩٨.

٣٥- ومن المعتقد أن بمقدور غالبية اللاجئين السودانيين تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول نهاية عام ١٩٩٩. وسيعمل بعض هؤلاء في التجارة، بينما سيختار آخرون العودة إلى وطنهم حين يستتب الأمن في جنوب السودان. ويمنح الكثيرون أولوية متقدمة لتعليم أطفالهم ومن ثم فإنهم قد يرغبون في البقاء في أوغندا في المستقبل المنظور. بينما يخشى آخرون تجنيدهم الفوري في القوات المسلحة في السودان ويفضلون خيار النشاط الزراعي في أوغندا في الوقت الحاضر. ومن مجموع الكونغوليين والروانديين البالغ ٢٩ ٠٠٠ شخص، هناك نحو ٩ ٠٠٠ و ٣ ٠٠٠ على التوالي، أي نسبة ٤٢ في المائة، ممن تجري إعادتهم إلى أوطانهم في ظل اتفاقية ثلاثية (المفوضية - أوغندا - جمهورية الكونغو الديمقراطية). على أن المنطقة ماتزال متقلبة، ولذلك فإن البرنامج والمفوضية يرصدان الوضع عن كثب ويعدلان بانتظام من خطط الطوارئ المعتمدة.

### عملية الطوارئ أوغندا ٥٨٣٣ - مساعدة ضحايا الجفاف في شرق أوغندا

٣٦- نجح هذا النشاط قصير الأجل الذي استغرق ثلاثة أشهر في تلبية المتطلبات الغذائية الأساسية لنحو ٣١٤ ٠٠٠ شخص من الأشد تضررا بثلاثة مواسم جافة متلاحقة في أوغندا. وقد أوقفت عمليات التوزيع الأولية من خلال مكاتب الحكومة المحلية حينما غدا من الواضح أنه ليس هناك من قدرات كافية على مستوى المقاطعات لتحديد المجموعات الأشد ضعفا وتوجيه المعونة إليها. وكان راصدو الأغذية وموظفو البرنامج منشغلين بعمليات طوارئ أخرى إضافة إلى قلة عددهم بحيث تعذر عليهم رصد التوزيع في ستة مقاطعات في آن واحد. وبفضل الاعتماد على مجموعة من المنظمات



غير الحكومية، والأبرشيات، والصليب الأحمر الوطني، أمكن سد الثغرة في الموارد واستعادة الشفافية والسيطرة. وطبقت العديد من التدابير والإجراءات بهدف خفض التكاليف مثل: مناولة الأغذية عبر اليد العاملة الطوعية؛ واستخدام الشاحنات الحكومية في تسليم الأغذية؛ وتخزين الأغذية في مرافق الأبرشيات.

### عملية الطوارئ ٥٦٢٤-مساعدة النازحين في غرب أوغندا

٣٧- يقوم البرنامج منذ يوليو/تموز ١٩٩٧، بتوفير المعونة الغذائية للأوغنديين الذين نزحوا من ديارهم بسبب هجمات المتمردين في قسم بونديبوغيو الواقع في غرب البلاد. وقد انخفض العدد الأصلي للمستفيدين من ١١٩ ٠٠٠ إلى ٧٩ ٠٠٠ مستفيد في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٧. وبالنظر إلى أن المركز الإقليمي للتوريد والتخزين التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، يقع في مقاطعة كاسيسي المجاور فقد وافقت على تغطية الاحتياجات الغذائية للنازحين في المقاطعة المذكورة وفي مقاطعة كابارولي المتاخمة. وتبين أن محاولات البرنامج النشطة للحصول على أدوات زراعية من خلال مجتمع الجهات المانحة وتزويد النازحين بحزم استيطان كانت سابقة لأوانها فيما يتعلق بأولئك العائدين إلى مناطق أقل أمناً نسبياً. على أن محاصيل الكسافا والموز تنمو بوفرة في المراكز التجارية وفيما حولها حيث يقطن النازحون، واتضح للبرنامج أن بالمستطاع خفض الحصص الغذائية بنسبة تصل في بعض الحالات إلى النصف.

### عملية الطوارئ ٥٨١٦-مساعدة النازحين في شمال أوغندا

٣٨- لحق الدمار بمقاطعتي غولو وكيغوم الواقعتين في شمال البلاد نتيجة الهجمات التي شنها المتمرّدون المعروفون باسم "جيش الرب للمقاومة". وهاجم هؤلاء أهدافاً مدنية، وقاموا بعمليات السطو، والاعتصاب، والقتل، وخطف آلاف الأطفال، مع تصاعد نشاطهم في عام ١٩٩٦. وأسفر ذلك بدوره عن تزايد عدد النازحين القرويين من ١١ ٠٠٠ نازح في يوليو/تموز ١٩٩٦، إلى ٢٦٠ ٠٠٠ نازح في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، ثم إلى ٤٠٢ ٠٠٠ في الوقت الحاضر، منهم ٣٢٤ ٠٠٠ في غولو و٧٨ ٠٠٠ في كيتغوم. وارتفع حجم مساعدات البرنامج بصورة منازرة، حيث بدأت هذه المساعدات بالاقتراض من المخزونات القطرية في أغسطس/آب ١٩٩٦ ثم بعملية الطوارئ ٥٨١٦ في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧؛ ووفرت العملية الأخيرة ٩ ٧٦٦ طناً من السلع بكلفة للبرنامج قدرها ٣١٦ ٣٤٤ ٦ دولاراً. ويغطي التوسع الحالي ٢٥٧ ٦٠٠ نازح، ويشمل تقديم ٢١ ٠٤٤ طناً من السلع لمدة تسعة أشهر بقيمة ٢٢,٥ مليون دولار.

٣٩- وفي الأشهر الأولى من العملية دمرت عدة شاحنات استأجرها البرنامج لنقل المساعدات الغذائية للنازحين في كمائن أو نتيجة مرورها على طرق فرعية مزروعة بالأغام كثيرة. ونتيجة تزايد الإنفاق على قطاع الدفاع ومحاولات القوات المسلحة الحكومية حماية الحدود، فقد انخفض عدد هجمات المتمردين بصورة طفيفة. ومع هذا، فإن قوافل البرنامج تحتاج إلى حراسة عسكرية عند تحركها. والهيئتان الوحيدتان اللتان تعملان خارج الحدود البلدية هما اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبرنامج، أما بقية الوكالات فتقصر نشاطها على بلديتي غولو وكيغوم. وأدى هذا إلى خفض حجم المساعدات التكميلية التي كان يمكن أن تقدم لولا ذلك، وهو ما يحدث في مناطق كان يمكن فيها للأنشطة المبذولة في قطاعات الإعمار، والصحة، والتعليم أن تخلف أثراً فورياً.

٤٠- ومع كل هذا فإنه يجري تحقيق الكثير من التقدم، حيث يقدم البنك الدولي، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر البذور والأدوات الزراعية، ويتولى البرنامج نقل هذه السلع وتوزيع الأغذية ضماناً لعدم استهلاك البذور المقدمة في الأكل. وبعد بدء برنامج البذور تضاعفت مساحة الرقعة



المزروعة في ضواحي المناطق المحمية أو المراكز التجارية بمقدار أربعة أضعاف. ويوفر البرنامج الأغذية للمتبردين السابقين لتيسير اندماجهم في المجتمعات المحلية. كما يساند البرنامج مشروعات لإكثار البذور تعتمد على أسلوب الغذاء مقابل العمل، ويقوم بمقايضة الأغذية بالطوب اللازم لإعادة بناء المدارس والمرافق المجتمعية الأخرى. وتتمثل الاستراتيجية في توفير العناصر المغذية التي تمس الحاجة إليها مع القيام تدريجياً باستعادة الخدمات الاجتماعية، ونظم الإنتاج الغذائي، والوظائف باعتبار ذلك يشكل اللبنة اللازمة للاستقرار، والمصالحة، والإنعاش. ويعد ذلك أفضل نشاط إنساني مسؤول وفعال يمكن أن يقوم به البرنامج في ظل الظروف السائدة.

## التوجهات المستقبلية لمساعدات البرنامج

- ٤١- تتفق خطة البرنامج الاستراتيجية مع خطط الحكومة المتصلة بالتنمية واستئصال الفقر. وبصفة عامة، وحيثما تسنح الفرصة، فإن استراتيجية البرنامج ستسعى لإنهاء توزيع أغذية الطوارئ تدريجياً خدمة لأشكال المعونة الغذائية التي تساند الإنتاج الزراعي، والتسويق، والاعتماد على الذات. وبوصفه نصيراً للفقراء، فإن البرنامج سيشرح الجهات المانحة والشركاء المنفذين على تركيز مواردهم على أشد الأفراد ضعفاً وأسهم حاجة. وسيصب البرنامج اهتمامه على المناطق عالية المخاطر أو غير الآمنة نسبياً التي يعيش فيها معظم الفقراء، وسيساعد الحكومة في إرساء أسس الاستقرار، والتنمية "خلال" مرحلة الطوارئ لا بعدها. وفي قيامه بذلك، فإن البرنامج سيركز موارده أساساً وليس حصراً على النساء والأطفال، وهو ما يمثل استثماراً أولياً في الصحة والإنتاجية في المستقبل ذا عائدات وفيرة ومضمونة.
- ٤٢- وسينهض البرنامج بنوعية أنشطته الإنمائية وأدائها عبر اعتماد تصاميم مشروعات مجدية تكفل إحداث تحولات حقيقية ولمموسة بالنسبة للفقراء؛ وزيادة حضوره الرصدي في المناطق النائية؛ وتدريب الموظفين النظراء؛ وربط مساعداته بمساعدات برامج الجهات المانحة الأخرى بغية تعزيز التكامل وتحسين الأثر الكلي. وسيواصل البرنامج استخدام قاعدة موارده الإقليمية لتزويد الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بالمساندة الإمدادية، والمعلومات، والخدمات التقنية، بما في ذلك التدريب على نظام البرنامج للاتصالات البريدية الميدانية العميقة. كما سيضم مقاره وموارده إلى نظام الإنذار المبكر عن المجاعة في أغسطس/آب ١٩٩٨ كوسيلة زهيدة التكاليف للنهوض بعمليات تحليل الهشاشة ورسم خرائطها. وأخيراً، فإن البرنامج سيواصل شراء كميات ضخمة من الأغذية والسلع غير الغذائية محلياً لمساندة عملياته القطرية والإقليمية ولتوليد الدخل لصغار المنتجين. ويسعى البرنامج أيضاً إلى توفير إنتاج محلي من قطع البسكوت الغني بالبروتينات ومن الأطعمة المخلوطة لاستخدامها في عمليات الإطعام المدرسي والتكميلي ولخفض تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة.

## التركيز الجغرافي

- ٤٣- تتفشى ظاهرتا الفقر وانعدام الأمن الغذائي على أوسع نطاق وبأشد تركيز في شمال البلاد، حيث يسود أيضاً نمط جغرافي جلي لشح الأغذية مما يتيح توجيه المعونات بصورة تتسم بالكفاءة التكاليفية (الملحق الثالث). وبغية تعزيز أثر مشروعاته، فإن البرنامج سيركز على توزيع الأغذية في المناطق المتدهورة اقتصادياً والمعانية من عجز غذائي مزمن في البلاد، أي على ستة أقسام شمالية هي أروا، ومويو، وغولو، وكيتغوم، وكوتيدو، ومورتو. وستواصل أنشطة التوريد الضخمة في كل من هويما، وماسيندي، وليرا، ومبالي، ومناطق الفواض الأخرى، في حين ستبدأ المشروعات الرائدة



الهادفة إلى دعم الرابطة الزراعية النسائية عام ١٩٩٩ في إيغانغا، وكومي، وسوروتي. وسيجري أيضا توجيه المساعدات الغذائية وأنشطة التدريب الحرفي نحو الأيتام والمجموعات الضعيفة الأخرى في المراكز الحضرية التي تشمل كمبالا، ومبيغي، وجينغا. وتمشيا مع السياسة الحكومية لتطبيق اللامركزية، وبغية المساعدة على بناء القدرات المحلية والنهوض بالرصد والتنفيذ فسيواصل البرنامج خلال ١٩٩٨/١٩٩٩ تحويل تركيز عملياته لتغدو أقرب إلى المستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سينشئ أو يصون حضوره الرصدي الدائم من خلال مكاتب ميدانية في بلديات غولو، وكيتغوم، وكوتيدو، وأدغوماني، وأروا.

## المجالات الرئيسية والمجموعات المستفيدة

٤٤- طبقا لخطط الحكومة الإنمائية ووفقا للأولويات الاستراتيجية الذاتية للبرنامج فإنه سيركز على المجالات الرئيسية التالية: (أ) الإغاثة والإنعاش؛ (ب) تنمية الموارد البشرية والدعم المؤسسي في ميداني الصحة والتعليم؛ (ج) الأمن الغذائي، بما في ذلك المساعدة الزراعية والتسويقية للرابطة النسائية. وسيقتصر التوزيع المجاني للمعونة الغذائية على حالات الطوارئ وعلى أشد الأفراد حاجة. وحتى حينما يحدث ذلك، فإن الهدف من المعونة الغذائية سيكون استعادة الطاقة الإنتاجية للمجموعات المتضررة، وستربط هذه المعونة وقتها، وقدر المستطاع، ببناء القدرات المحلية عبر توفير المدخلات الإنتاجية والنهوض بالبنية الأساسية الريفية من خلال مشروعات وقاية البذور والغذاء مقابل العمل. وستوفر المساعدة للتعليم النظامي وغير النظامي ولتعزيز القدرات عبر المشروعات التعاونية المشتركة مع الحكومات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية.

٤٥- الإغاثة والإنعاش: بالنظر إلى الشكوك المحيطة بمستقبل النازحين في شمال أوغندا، فإن من المتعذر وضع أي خطط محددة لتوطينهم. فحالة انعدام الأمن التي يعيشون في ظلها ترتبط ارتباطا لا فكاك منه بالحرب الأهلية في جنوب السودان مما يقلل أكثر فأكثر من إمكانيات التخطيط للاندماج المحلي، والعودة إلى الوطن، والحلول الدائمة الأخرى لمشكلة اللاجئين السودانيين. ولذلك، فإن البرنامج سيكرس قصارى جهوده للنهوض بالأوضاع المعيشية الراهنة لهؤلاء اللاجئين مع بناء قدرات مواردهم استعدادا للمستقبل. وسيتم ذلك من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية، ومعالجة حالات سوء التغذية الحاد، واستعادة تماسك اللاجئين، وآليات تصديهم، وأمنهم الغذائي عبر مشروعات الزراعة، والبنية الأساسية، والأنشطة المدرة للدخل. وبما أن السكان المضيفين في مستوطنات اللاجئين والنازحين وفيما حولها يعيشون أيضا في فقر مدقع، فإن المشروعات الهادفة إلى تحسين إمدادات المياه، والطرق، والتعليم لصالح اللاجئين والنازحين ستوفر أيضا فوائد مباشرة وطويلة الأجل للمجتمعات المحلية.

٤٦- وستتمثل الاستراتيجية في خفض الحصص الغذائية مع توطن اللاجئين وتوسع الحزام الأمني حول القرى المحمية، بما يتيح للنازحين الوصول إلى مساحات متزايدة من الأراضي الصالحة للزراعة. وستستمر مشروعات توزيع البذور وإكثارها وستوسع لتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي مع خفض تكاليف المعونات الغذائية. كما ستتواصل أنشطة بناء وإصلاح الطرقات التي تربط المستوطنات والمناطق المحمية كوسيلة لتوليد العمالة وتحسين الوصول إلى المدخلات والأسواق الزراعية وإلى خدمات الرعاية الصحية. وبما أن النازحين يقيمون حاليا في نفس المراكز التجارية التي كانوا يرتادونها قبلا لأغراض التعليم، والصحة، وما إلى ذلك، فإن أنشطة إعادة بناء ٧٩ مدرسة و١١٢ مركزا صحيا واجتماعيا دمرها المتمردون ستبدأ باستخدام أسلوب الغذاء مقابل العمل كوسيلة لتوفير مواد البناء واليد العاملة على حد سواء. وسيمنح العمال الصحيون والمعلمون أغذية إضافية كحافز للعودة إلى المناطق المنكوبة بينما سيواصل البرنامج تعبئة المساعدة الكافية من الجهات المانحة لأنشطة الإنعاش والتنمية عبر عمليات تقدير مشتركة وتوفير المعلومات بصورة شهرية.



- ٤٧- **تنمية الموارد البشرية:** تترابط ظواهر سوء التغذية، والجوع، والتمييز الجنسي في أوغندا ترابطا لا انفصام فيه. وتعد النساء والأطفال، بما في ذلك الأيتام وأطفال الشوارع، أشد المجموعات بؤسا وحرمانا في صفوف الفقراء في البلاد. وستعمل استراتيجية البرنامج على تصحيح هذا الخلل عبر استهداف النساء المترنسات لأسرهن، والأرامل، والمنفصلات عن أزواجهن، والمهجورات، و/أو المعيلات لأزواج مقعدين، أو اللواتي لا يتوافرن في أسرهن ما يكفي من الأيدي العاملة المنتجة/الفائضة. كما أن البرنامج سيستهدف تلك المؤسسات التي توفر خدمات التعليم، والرعاية الصحية الأولية، والمشروعات المدرة للدخل التي تعنى بالاحتياجات الأساسية للنساء في أشد المناطق معاناة من الحرمان وانعدام الأمن الغذائي. وسيمنح البرنامج المساعدة إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثل دور الأيتام ومراكز التدريب الحرفي الخاصة بأطفال الشوارع. ولكي تكون هذه المؤسسات مؤهلة لتلقي المساعدة فإن عليها أن تثبت أنها توفر للأيتام وأطفال الشوارع، وبصورة فعالة، المأوى والأمن والتعليم الجيد والمهارات المطلوبة في سوق العمل.
- ٤٨- وتؤكد المسوح التغذوية أن طلبة المدارس الابتدائية هم في العادة أشد المجموعات تعرضا للنقص الغذائي المزمن في كاراموجا، حيث لا يحظى التعليم أيضا بأولوية متقدمة. وبالتعاون مع هيئة طائفة السبتيين للتنمية والإغاثة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووكالة ريد بارنا، ووكالات أخرى، فإن البرنامج سيقوم عام ١٩٩٨ وبصورة أولية بتقديم وجبات مطهوهة إلى ٥٦ ٠٠٠ من الأطفال في سن المدرسة. وبالإضافة إلى حماية الأطفال من سوء التغذية وما يرتبط بذلك من أمراض، فإن الوجبات ستشكل حافزا للآباء والأمهات لإرسال أطفالهم إلى المدرسة، كما أنها ستحافظ على الأداء المعرفي لأولئك الأطفال. وسيمنح الآباء والأمهات حصصا غذائية منزلية جافة، إضافية لتيسير حصول بناتهم على التعليم. وستوفر هذه الحصص حافزا قويا في منطقة كاراموجا المعانية من العجز الغذائي. وستستخدم المساعدات الغذائية أيضا كحافز لإنشاء رقع الحراثة الزراعية في المدارس وستدعم "برنامج التعليم الأساسي البديل لأطفال كاريموغنغ" الرامي إلى تزويد أطفال البدو المحرومين من الوصول إلى المرافق التعليمية التقليدية بالمهارات الوظيفية.
- ٤٩- **المساندة الزراعية والتسويقية:** قام البرنامج، وعلى أساس استثنائي، بتجاهل شروط الأداء، والقيود المفروضة على حجم الحمولة المتعاقد عليها، والأحكام الأخرى المتصلة بتقديم العطاءات والتوريد المحلي بغية توفير سوق وحافز لصغار المزارعين العاجزين عن منافسة التجار الكبار بفعالية. وقد أثبتت هذه التجارب نجاحها، ومن المنتظر أن تزيد الفرص المتاحة لتوسيع عدد صغار الموردين وللنهوض بالإنتاج الغذائي بفضل الاهتمام والدعم المتزايد للذين تحظى بهما رابطات صغار المزارعين من جانب منظمة Sasakawa Global 2000 ومشروع الاستثمار في تطوير الزراعة التصديرية الذي تقوم به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إضافة إلى الرابطة الوطنية للمزارعين الأوغنديين. وسيلتمس البرنامج التمويل والمساندة الثنائية لتوفير طاقة الجر الحيوانية، والبذور المهجنة، والمعازق، والمدخلات الزراعية الأخرى كي تستخدمها النساء من رئيسات الأسر في مناطق العجز الغذائي العابر في سوروتي وكومي. وباستخدام الواردات الغذائية الثنائية، المحولة إلى نقد، فإن مشروع تطوير الزراعة التصديرية سينشئ أيضا مرفقا ائتمانيا لصغار المزارعين في إطار المصرف التعاوني. وسيتم شراء الطواحين الهوائية واستخدامها للاستفادة من الموارد المالية الهائلة وغير المستغلة في بحيرة باسينا ولري الأراضي المنبسطة المحيطة بالبحيرة والتي يقيم فيها الكثير من فقراء أوغندا.
- ٥٠- وستوفر المنظمات غير الحكومية الخبرة التقنية، ومهارات المشروعات التجارية الصغيرة، والإشراف، كما ستقوم بتنظيم المزارعين في رابطات تتيح لهم تجميع مواردهم والاستفادة من وفورات الحجم المتصافرة والكبيرة. ورهنا بتوافر الموارد النقدية، سيقوم البرنامج بشراء الفوائض شريطة أن تلبى رابطات المزارعين مواصفات تدقيق الجودة وأن تسلم كميات من الإمدادات تكفي لكي تكون عمليات النقل والمناولة متسمة بالكفاءة التكاليفية. وسيوجه اهتمام خاص إلى الرابطات التي تضطلع فيها النساء بالدور الأكبر من حيث المساهمة واتخاذ القرار.



## آفاق البرمجة المشتركة

٥١- ستعتمد استراتيجية البرنامج على التعاون المشترك مع الوكالات الحكومية وغير الحكومية. وترسل نسبة تقرب من ٧٠ في المائة حالياً من موارد البرنامج عبر مشروعات تشرف عليها المنظمات غير الحكومية، ومن المنتظر أن يتصاعد هذا الاتجاه مع تحسن الأوضاع الأمنية وتمكن المزيد من الوكالات من الوصول إلى الأقسام الشمالية. ورغبة في التخفيف من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في الشمال، فقد شكلت وكالات الأمم المتحدة فريقاً للتصدي للكوارث في أواسط علم ١٩٩٧. وقام هذا الفريق بتجميع الموارد وبالتدخل في عدد من حالات الطوارئ. وشاركت الأفرقة القطرية التي تضم كبار مسؤولي وكالات الأمم المتحدة في حلقات عمل عقدت في معهد موظفي الأمم المتحدة في مدينة تورينو وتناولت مسائل "إدارة التنسيق الميداني في البلدان التي تمر بمرحلة أزمات أو ما بعد الأزمات". وخلال حلقات العمل والجلسات هذه قام المسؤولون بصياغة "برنامج الإغاثة والإحياء للنازحين في شمال أوغندا" الذي خصص موارد من الميزانيات ومن خارج الميزانيات لمشروعات الإنعاش المشتركة في ١٩٩٨/١٩٩٩. وفي يونيو/حزيران عام ١٩٩٨، انضم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أسرة الأمم المتحدة في أوغندا حيث أنشأ وحدة للخدمات الإنسانية. وتهدف هذه الوحدة أساساً إلى النهوض باقتسام المعلومات وتوفير الموارد لجهود الإنعاش التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات. ويحظى البرنامج سواء في ما يبذله من أنشطة في مناطق النزاع الشمالية أو في عمليات الإغاثة الأخرى بمساعدة سخية من الجهات المانحة الثنائية. وستتجز وكالات الأمم المتحدة إطارها القطري المشترك في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٨، وعندها سيبدأ العمل في إعداد وثيقة الاستراتيجية القطرية. ومن المنتظر أن تستكمل هذه الوثيقة في يوليو/تموز ١٩٩٩. وسيتيح ذلك لوكالات الأمم المتحدة تنسيق دوراتها البرمجية.

٥٢- وعلى الجانب الإنمائي، كانت هناك فرص قليلة للمساعدة من المنح والبرمجة المشتركة، وهو ما يرجع أساساً إلى بعد كاراموجا وغيرها من المناطق التي ينشط فيها البرنامج عادة وافتقارها إلى الأمن. غير أن هذه المناطق هي الأشد حاجة، ولذا فإن البرنامج ملتزم بالتماس وتعبئة الموارد لها. ومن المنتظر تنفيذ مشروع استجابة عاجلة للإطعام المدرسي في كاراموجا في أواسط عام ١٩٩٨ بغية المحافظة على مستوى الانخراط في المدارس إلى أن تتم صياغة مشروع إنمائي شامل ومتكامل. وتفترض خطة العمل الحكومية لاستئصال الفقر استمرار دعم البرنامج لقطاع التعليم وللأمن الغذائي في كاراموجا وللايتام وأطفال الشوارع. وتوفر هذه الخطة إطاراً لبرنامجاً لتنسيق الدعم لأنشطة استئصال الفقر في البلاد. وتضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمسؤولية تنسيق تنفيذ الخطة، بما في ذلك تخصيص الموارد المناسبة لكل قطاع وإقليم من طائفة واسعة من مصادر الحكومة والجهات المانحة. وتنفذ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامجاً رئيسياً يرمي إلى مساندة أنشطة التعليم الابتدائي، وتزعم الوكالة المذكورة توسيع البرنامج ليشمل منطقة كاراموجا وغيرها من المناطق الفقيرة؛ ويوفر البنك الدولي والاتحاد الأوروبي التمويل لبناء الطرق وغير ذلك من عمليات مساندة أصحاب الحيازات الصغيرة في الإقليم الشمالي والأوسط؛ وتقدم كل من منظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، والوكالة الدانمركية للتعاون الإنمائي، وحكومة إيطاليا، وعدد من المنظمات غير الحكومية الدعم لقطاعي الصحة والتعليم؛ وثمة إمكانية للبرمجة المشتركة والتعاون في الميدان الزراعي مع المنظمة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهولندا، والدانمارك، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ومع الحكومة الألمانية على وجه الخصوص.



## أشكال مساعدات البرنامج

٥٣- بالنظر إلى هوية المجموعات المستفيدة وطبيعة المجالات الرئيسية المناسبة لمساعدات البرنامج، فإن الطريقة الكفوءة المثلى كي يصل البرنامج إلى سكان أوغندا غير المطللة على البحار هي عبر المشتريات المحلية. وسيسفر التوسع المزمع في عمليات التوريد المحلي لتشمل العديد من الرابطات النسائية والمزيد من التنافس عن طريق توفير ١٧ ٠٠٠ طن من داخل البلاد أي ما يعادل ٣٠ في المائة من مجموع المتطلبات البالغ ٦٧٧ ٥٦ طناً. وستؤدي مثل هذه المشتريات إلى تخفيض التكاليف الكلية للشحن، واستخدام الموانئ، والنقل البري. وعضاً عن الاعتماد على بضعة موردين مختارين، فإن البرنامج سينشر إعلانات عن متطلباته من السلع في الإذاعة والصحف لزيادة المنافسة ولإطلاع المزارعين في الوقت ذاته على توافر أسواق نشطة. وبدلاً من التعاقد على كميات ضخمة للتقليل من النفقات الإدارية العامة، فإن البرنامج سيعوض عن ذلك عبر خفض حجم مقادير العروض، وزيادة عدد الموردين والكميات الإجمالية للأغذية المتاحة للشراء، وتفاذي عمليات التأخير والتكاليف الأخرى المرتبطة بالاستيراد.

٥٤- وستؤدي زيادة إنفاق القطاع العام على التعليم، والصحة، والزراعة، وكذلك تكاليف تطبيق اللامركزية ونفقات الدفاع الوطني إلى خلق المزيد من الضغوط على الميزانية الوطنية، وستقل من قدرة الحكومة على تغطية تكاليف النقل الداخلي، والتخزين، والمناولة. وستطلق الاستراتيجية القطرية العديد من التدابير الرامية إلى خفض التكاليف المذكورة: (أ) نقل العنبر الرئيسي للبرنامج في يوليو/ تموز عام ١٩٩٨ من نندي إلى موقع مجهز بخط حديدي جانبي لإلغاء الحاجة إلى الرحلات المكوكية وخفض التكاليف بمقدار ٥,٥٠ دولار للطن الواحد وسطياً؛ (ب) الاستعاضة عن جزء من تشكيلة الأغذية الحالية التي تضم خمس سلع بقطع البسكوت الغنية بالبروتينات والأغذية المخلوطة المنتجة محلياً، وذلك في إطار برامج الإطعام المدرسي والتكميلي؛ (ج) تنسيق خطط التوريد وخطط عمل نقاط التسليم الممتدة، بما يتيح تسليم الأغذية مباشرة من مخازن التوريد وتفاذي تحمل تكاليف النقل بالشاحنات من وإلى عنبر البرنامج المركزي على طول المسارات ذاتها. كما تدعو استراتيجية البرنامج إلى بذل جهود قوية لإعادة تنشيط الخط الحديدي الذي يصل بين تورورو وغولو، وإلى اعتماد بلدة غولو كمركز للإمداد يخدم شمال أوغندا وجنوب السودان على حد سواء. وسيعتمد ذلك على التوافر المتزايد لشحنات رحلات العودة/الصادرات وعلى الكفاءة التكاليفية للنقل الحديدي من المنطقة التي تتسم بالانخفاض حالياً بسبب انعدام الأمن. وفي ظل الاستراتيجية، فإن البرنامج سيسعى إلى إعادة تنشيط حركة العوامات في نهر نيل ألبرت الصالح للملاحة إلى جنوب السودان والذي يتمتع بإمكانيات كبيرة كبديل ذي كفاءة تكاليفية عن النقل البري. وستتحقق الوفور للبرنامج ولصغار المزارعين سواء بسواء.

٥٥- وستتخذ تدابير أخرى لزيادة كفاءة عمليات البرنامج. وتشمل هذه التدابير اقتسام النفقات ومساحات المكاتب الفرعية، بما في ذلك مرافق الخدمات، والمعدات، والاتصالات، والعربات، والموظفين، مع الشركاء المنفذين. وقد طبق هذا النهج بالفعل بنجاح في ثلاثة من مكاتب البرنامج الفرعية الخمسة. ومن جديد، فإن قصر التعاقد مع تلك المنظمات غير الحكومية المتمتعة بالخبرة وبالموارد المستقلة سيكون من بين إجراءات تخفيض التكاليف. وقبل إبرام العقود، فإن على الوكالات أن تتفق على اقتسام التكاليف وأن تثبت أن شراكتها ستؤدي إلى خفض التكاليف التي كان البرنامج سيتحملها بغير ذلك لو عمل بمفرده، أي أن الشراكة يجب أن تحقق قيمة مضافة.



## الآثار التشغيلية للمنهاج البرامجي

٥٦- ستدرج مساندة البرنامج لأنشطة الإغاثة والإنعاش، والتنمية البشرية، ودعم الزراعة والأسواق في الميزانية الوطنية في ١٩٩٩-٢٠٠٠ والتي ستصدر في يوليو/تموز ١٩٩٩. ومن المنتظر إنجاز الوثيقة الأولى للاستراتيجية القطرية لأوغندا في يوليو/تموز ١٩٩٩، ومن ثم فإنها ستتزامن وتترافق مع الميزانية إلى جانب مخطط تنفيذ خطة العمل لاستئصال الفقر التي ستشارك أيضا البرنامج القطري للبرنامج، رهنا بإعداد البرنامج المذكور واعتماده. وعلى هذا فإن منتصف عام ١٩٩٩ سيكون "نقطة نفاذ" البرنامج للمشاركة في البرمجة طويلة الأجل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة، والحكومات الأجنبية الثنائية. وبالضرورة فإن عملية التخطيط المشترك وتنسيق تسليم الموارد وجدول التنفيذ الزمنية ستكون عملية تدريجية، مع انضمام بعض الشركاء إليها بشكل كامل بعد أن تقطع بعض الشوط. وستكون الدورة المشتركة للأمم المتحدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣، وهو ما يتطابق مع البرنامج القطري للبرنامج. وثمة اتفاق عام في الرأي على هوية المجموعات المعنية، والقطاعات الأساسية، والحاجة إلى التكامل والتركيز الجغرافي لزيادة الأثر. ويشكل هذا بحد ذاته تقدما كبيرا.

٥٧- وهناك اتفاق عام أيضا على أن عملية البرمجة المشتركة ستكون أكثر نجاحا على الأرجح إذا ما ظل الحوار غير رسمي، وبقيت تعابير "التعاون" و "التنسيق" تعتبر غير مفروضة من الخارج كغاية بحد ذاتها. وستطبق هذه المفاهيم عبر تضافر الثقة المشتركة، والاعتماد المتبادل، وتقاسم المعلومات، وتقدير الاحتياجات. وتتمثل أهم عقبة خطيرة تعترض طريق البرمجة المشتركة في انشغال موظفي الوكالات بالعمليات الجارية. وسيعتمد البرنامج على منسق الأمم المتحدة المقيم في متابعة العرف الحالي بجعل اجتماعات الخلوات أمرا اعتياديا إن لم يكن إلزاميا لكبار موظفي الأمم المتحدة، وذلك كوسيلة لضمان تكريس اهتمامهم المتواصل بقضايا البرمجة المشتركة. وسيستمر هذا، إلى جانب الامتثال للمنسق المقيم وللنظم المشتركة للأمم المتحدة عموما، في تلقي مساندة البرنامج الكاملة.

## الاحتياجات من الموارد

٥٨- سيتطلب البرنامج القطري الشامل، الذي سيرفع إلى المجلس التنفيذي ليجيزه في دورته العادية الثانية عام ١٩٩٩، بما في ذلك أنشطة الإغاثة والإنعاش، نحو ٥٦ ٠٠٠ طن من الأغذية سنويا. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٣ في المائة عن المتوسط السنوي البالغ ٥٠ ٠٠٠ طن الذي وزع خلال السنوات الخمس الماضية (١٩٩٣-١٩٩٧). ويفترض توزيع الموارد على مدى الأعوام الخمسة المقبلة إنهاء تدريجيا لمساعدات الإغاثة وزيادة المناظرة في أنشطة التنمية البشرية، والأمن الغذائي، والتعليم مع التنفيذ التدريجي لهذه الأنشطة لتستقر عند المستويات اللازمة كي تحقق أهدافها. وفي ضوء المستويات الحالية والمنظورة لموارد البرنامج المخصصة للأغراض الإنمائية، فإن من المقدر أن نحو ١١ ٠٠٠ طن في السنة من أصل الكمية اللازمة وقدرها ٥٦ ٠٠٠ طن ستمول من موارد البرنامج الإنمائية، مما يترك ٤٥ ٠٠٠ طن تدعو الحاجة إلى تعيبتها عبر عمليات الطوارئ أو عمليات الإعمار والإغاثة الممتدة.

٥٩- وستحتاج أوغندا إلى المساعدات الغذائية الخارجية لفترة طويلة مقبلة. وسيحدد استمرار الحاجة عموما بمدى فعالية استخدام هذا المورد الشحيح في المستقبل القريب. ومن الواجب توجيه المورد المذكور بشكل جيد لا نحو المعانين من الفقر المطلق فحسب، بل ونحو المشكلات الجذرية المتسببة بفقرهم وباستمراره. ويتمثل الهدف الطاعي لاستراتيجية البرنامج في تقليل الاعتماد على المعونة الغذائية من خلال تعزيز صمود الفقراء أمام الكوارث المتكررة وتمكينهم من



الاعتماد على الذات. ومن بين العناصر الأصلية في هذه الاستراتيجية القيام باستعراض في منتصف المدة لمدى استمرار أهمية الاستراتيجية ولأدائها في تحقيق الأهداف المنشودة، بما في ذلك خفض المساعدات الغذائية.

## القضايا والمخاطر الرئيسية

٦٠- الأمن الداخلي. يشكل فقدان الأمن سببا رئيسيا في انعدام الأمن الغذائي في أوغندا وكذلك عقبة في وجه تلك الوكالات الساعية إلى التصدي للمشكلة. وترى بعض الجهات المانحة أن من الواجب العناية بأمر الاستقرار والشروط المسبقة الأخرى للتنمية قبل توظيف الاستثمارات في المناطق المتضررة. أما البرنامج فيرى أن الاستثمار في بناء الطرق، والمدارس، وفي المشروعات الأخرى المدرة للدخل لا يساعد فحسب على التخفيف من الاعتماد على المعونة الغذائية بل إنه يخلف أثرا نفسيا إيجابيا على عملية المصالحة ويسرها. وكنهج بديل وغير مباشر للمجابهة العسكرية ولمفاوضات السلام الفاشلة، فإن الاستثمارات العامة والخاصة ستمثل تكملة لأنشطة "الإغاثة الموزونة". وسيؤدي العجز عن التصدي لمشكلة الفقر الجذرية وعن الاستثمار في الناس خلال تنفيذ عمليات الإغاثة على الأرجح إلى إطالة أمد جهود الطوارئ والإغاثة و/أو توسيعها مع تحمل تكاليف لا مبرر لها.

٦١- الكوارث الطبيعية. أدت خصخصة المجلس الوطني لتسويق الإنتاج وتصفية عتباره وأصوله الأخرى إلى خفض التكاليف الحكومية ولكن على حساب إضعاف قدرة الأمن الغذائي للبلاد على مواجهة الهزات المناخية. ويتألف احتياطي الحبوب الاستراتيجية المهم الوحيد من مخزونات البرنامج الغذائية في نيندي، وكمبالا، ومن العديد من المخزونات الخاصة المتناثرة في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الأرجح، فإن المخزونات الخاصة المذكورة لن تكون ميسورة المنال في حالات الطوارئ الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الميزانية السنوية لدائرة الإغاثة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بلغت في المتوسط منذ عام ١٩٩٣ نحو ٣٨ مليون شلن أوغندي أي ما يعادل ٣٥ ٠٠٠ دولار. ويكفي هذا المبلغ فحسب لشراء ونقل وتوزيع ما بين ٨٠ و ٩٠ طنا من أغذية الإغاثة. ورغم أن الخزانة قامت في غالب الأحيان بتقديم مبالغ إضافية بحيث وصلت ميزانية الإغاثة السنوية إلى ٢-٣،٣ مليار شلن أوغندي أي ما يعادل ٢,١ مليون دولار، فإن الاحتياجات الغذائية غالبا ما تتجاوز هذه المقادير بنسبة ثلاثة أضعاف، مما يعني اتكال البلاد بصورة خطيرة على مخزونات البرنامج في كمبالا، وهي في الأساس مخزونات إقليمية مرتبطة ببلدان وبرامج محددة، ومعرضة لاختناقات النقل وتعطل خطوط الإمداد. ولذلك فإن البرنامج يشجع الحكومة على إنشاء احتياطي أدنى قدره ٥ ٠٠٠ طن.

٦٢- اللامركزية. اعتمدت الحكومة أسلوب اللامركزية خيارا إستراتيجيا باعتباره أداة من أدوات استئصال الفقر، غير أن مفهوم تفويض السلطة السياسية لإدارات الحكم المحلي ما يزال أبعد ما يكون عن التطبيق. وهناك خطران ملثلان: الأول، أثر انتخابات الحكم المحلي، والثاني، القدرات المؤسسية المحدودة والضعيفة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على مستوى المركز والأقسام وما دون الأقسام. وبمقدور كلا هذين الخطرين إبطاء وتيرة تنفيذ الأنشطة البرمجية حتى لو كان ذلك بفعل الافتقار إلى الوضوح الإجرائي فحسب.

٦٣- قيود الميزانية. أدى التحول إلى اللامركزية وتقلص الأدوار الحكومية إلى تزايد الاعتماد على القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فيما يتصل بتوفير الخدمات الزراعية والاجتماعية. وعلى الأرجح فإن القطاع الخاص سيضطلع بهذا الدور في حدود ما هو مجز فقط، بينما ستظل المنظمات غير الحكومية مقيدة بالطابع الطوعي لمواردها.



وتدعو الحاجة إلى تشجيع الزيادة المزمعة في الإنفاق الحكومي على القطاع الاجتماعي، مع سعي البرنامج إلى التقليل من المخاطر في الأجل القصير عبر ترتيبات التمويل المشترك مع الوكالات الأخرى.



## الملحق الأول

### أوغندا: مؤشرات مختارة

السكان	
٢٠,٤	السكان (التقديرات بالملايين) ١٩٩٧
٣,٢	معدل النمو السكاني السنوي (النسبة المئوية)، ١٩٦٠-١٩٩٤
١٢,٠	النسبة المئوية لسكان المراكز الحضرية من المجموع، ١٩٩٤
٦,٢	معدل النمو السكاني الحضري (النسبة المئوية)، ١٩٦٠-١٩٩٤
٢٤١ ١٣٨,٠	مساحة البلاد (بالكيلو مترات المربعة)
مؤشرات التنمية البشرية	
٠,٣٨٢	معدل مؤشر التنمية البشرية ١٩٩٥
٤٢,٦	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) ١٩٩٥
٥٤,١	معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين (في المائة) ١٩٩٤
٦٣,٢	الذكور
٤٥,٠	الإناث
٣٤,٠	معدل الانتساب الإجمالي المشترك للصفوف الأولى والثانية والثالثة (في المائة) ١٩٩٤
٣٩,٠	الذكور
٣٠,٠	الإناث
التدابير الإغائية المرتبطة بالتمايز بين الجنسين	
٠,٥٠٤	قيمة المؤشر بحسب الجنس، (نساء) ١٩٩٥
٠,٥٠٤	قيمة المؤشر بحسب الجنس، (رجال) ١٩٩٥
٤٨,٠	نصيب المرأة من القوة العاملة البالغة (١٥ عاما فما فوق)، ١٩٩٠
١٣,٠	المرأة على المستوى الوزاري (في المائة)، ١٩٩٥
٩٠,٠	معدل النشاط الاقتصادي النسائي كنسبة مئوية بالمقارنة مع الرجال، ١٩٩٥
٧٠,٠	نصيب المرأة من اليد العاملة الزراعية (في المائة)
الحرمان الإنساني	
٣٨,٩	معدلات الأمية في صفوف البالغين (في المائة)
٢٧,١	في المائة من السكان < ١٥ عاما من ذوي التعليم الابتدائي
٦٢,٠	السكان المحرومون من المياه النقية (في المائة)، ١٩٩٠-١٩٩٦
٥١,٠	السكان المحرومون من الخدمات الصحية (في المائة)، ١٩٩٠-١٩٩٥
٥١,٣	مؤشر الفقر الإنساني (في المائة من السكان)، ١٩٩٦
٥٠,٦	السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا (في المائة)، ١٩٩٤
٥٩,٨	في المائة للسكان الذين يعيشون دون حد الفقر في البلاد، ١٩٩٤
٥٢,٦	في المائة للسكان الذين يعيشون دون حد الفقر الغذائي المعتمد لدى منظمة الصحة العالمية
١,٣	عدد الأيتام وأطفال الشوارع (بالملايين)، ١٩٩٦
المؤشرات الاقتصادية	
٢٩٠,٠	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات)
٥,٤	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)، (١٩٩٦/١٩٩٥)
٢٨٣,٠	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولارات)، (١٩٩٦/١٩٩٥)
٠,١	النسبة المئوية للاستثمارات الخارجية المباشرة الصافية من الناتج المحلي الإجمالي، (١٩٩٣)
١٨,٤	النسبة المئوية لإجمالي الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي، (١٩٩٥)
٦,١	النسبة المئوية لإجمالي المدخرات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي، (١٩٩٥)
٥,٦	النسبة المئوية لمعدل التضخم (نهاية يونيو/حزيران)، ١٩٩٦
الصحة	
١١٧,٠	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود، (١٩٩٥)
١٨٠,٠	معدل وفيات الأطفال في كل ١٠٠٠ طفل
٧,٣	النسبة المئوية لمعدل الخصوبة الكلي، ١٩٩٤
٣٨,٠	النسبة المئوية للولادات تحت إشراف عاملين صحيين مدرين، ١٩٩٠-١٩٩٦
١ ٢٠٠,٠	معدل وفيات الأمهات في كل ١٠٠٠٠ حالة ولادة، (١٩٩٠)
٢٣٥,٠	عدد الوفيات في صفوف الأطفال دون سن السنة الواحدة (بالآلاف)، ١٩٩٥



## الملحق الثاني

## الاحتياجات الغذائية لأوغندا في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣

المجموع (بالطن المتري)	خليط الذرة والصويا	الملح	السكر	الزيت	البقول	الحبوب	عدد المستفيدين	السنة	النشاط
١ ٤٢٤	٥٤	١٤	١٤	٥٤	١٦٣	١ ١٢٥	٧ ٥٠٠	١٩٩٩	إطعام المجموعات الضعيفة
٢ ٨٤٥	١٠٨	٢٧	٢٧	١٠٨	٣٢٥	٢ ٢٥٠	١٥ ٠٠٠	٢٠٠٠	
٢ ٨٤٥	١٠٨	٢٧	٢٧	١٠٨	٣٢٥	٢ ٢٥٠	١٥ ٠٠٠	٢٠٠١	
٢ ٨٤٥	١٠٨	٢٧	٢٧	١٠٨	٣٢٥	٢ ٢٥٠	١٥ ٠٠٠	٢٠٠٢	
١ ٤٢٤	٥٤	١٤	١٤	٥٤	١٦٣	١ ١٢٥	٧ ٥٠٠	٢٠٠٣	
١١ ٠٨٩	٤٣٠	١٠٩	١٠٩	٤٣١	١ ٢٩٥	٨ ٧١٥	٦٠ ٠٠٠	١٩٩٩	الأمن الغذائي والتعليم
١٥ ٤٧٠	٥٤٠	١٣٥	١٣٥	٥٤٠	١ ٦٢٠	١٢ ٥٠٠	٧٥ ٠٠٠	٢٠٠٠	
١٥ ٤٣٠	٥٠٠	١٣٥	١٣٥	٥٤٠	١ ٦٢٠	١٢ ٥٠٠	٧٥ ٠٠٠	٢٠٠١	
١٥ ٣٣٠	٤٠٠	١٣٥	١٣٥	٥٤٠	١ ٦٢٠	١٢ ٥٠٠	٧٥ ٠٠٠	٢٠٠٢	
١٥ ١٨٠	٢٥٠	١٣٥	١٣٥	٥٤٠	١ ٦٢٠	١٢ ٥٠٠	٧٥ ٠٠٠	٢٠٠٣	
٢ ٠٠٠				٨٠	٢٤٠	١ ٦٨٠	١٥ ٠٠٠	١٩٩٩	الإنتاج الزراعي والتسويق (التحويل إلى نقد)
٢ ٠٠٠				٨٠	٢٤٠	١ ٦٨٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠٠٠	
٢ ٠٠٠				٨٠	٢٤٠	١ ٦٨٠	٢٨ ٠٠٠	٢٠٠١	
٢ ٠٠٠				٨٠	٢٤٠	١ ٦٨٠	٢٨ ٠٠٠	٢٠٠٢	
٢ ٠٠٠				٨٠	٢٤٠	١ ٦٨٠	٢٨ ٠٠٠	٢٠٠٣	
٢٢ ٥٠٠	٩٠٠	١٨٠	٣٦٠	٩٠٠	٢ ١٦٠	١٨ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٩٩٩	اللاجئون
١١ ٢٥٠	٤٥٠	٩٠	١٨٠	٤٥٠	١ ٠٨٠	٩ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٢٠٠٠	
٤٦ ١٠٥	٢٢٥	٤٥	٧٠	٢٢٥	٥٤٠	٤٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٠٠١	
—							—	٢٠٠٢	
—							—	٢٠٠٣	
٤٢ ٥٧٠	٤٥٠			١ ٨٠٠	٤ ٣٢٠	٣٦ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	١٩٩٩	الإغاثة والإنعاش
٢١ ٢٨٥	٢٢٥			٩٠٠	٢ ١٦٠	١٨ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠٠	
١٠ ٦٤٢	١١٢			٤٥٠	١ ٠٨٠	٩ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٢٠٠١	
								٢٠٠٢	
								٢٠٠٣	

(١) ستخفف الحمولة رهنا بالاستعاضة عن بعض السلع بقطع البسكوت والأغذية المخلوطة المنتجة محليا.

